«الإنتماء والمواطنة» على رأسها: دولة فلسطينية.. والحكم الرشيد واستقلال القضاء

700 شخصية اردنية تصوت على 15 أولوية «وطنية».. ومطالب بالتوجه عربيا

«الأخوان» يعقدون مصالحة مع الحكومة على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

بعد ساعات قليلة من مصالحة طبقت شعار «لا غالب ولا مغلوب» بين الحكومة الاردنية وجماعة الاخوان المسلمين التقت 700 شخصية اردنية تمثل قطاعات افقية وعمودية للمجتمع على تجربة فريدة وجديدة وفرها الملك عبد الله الثاني شخصيا في اطار التحضير لخلوة كلنا الاردن.

واختارت هذه الشخصيات مجتمعة في مؤتمر مصغر وموحد الاولويات الوطنية للاردنيين بناء على عملية تصويت الكتروني تحصل لاول مرة لاختيار ترتيب الاولويات الوطنية وفقا للتحديات والظروف حيث وضع امام المشاركين بحضور الملك الشخصي برنامج يضم 30 ملفا من الملفات الاساسية في الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وطلب من المشاركين اعادة ترتيب هذه الاولويات للبحث المعمق فيها خلال الخلوة التي ستعقد ليومين قبل نهاية الشهر الجاري في منطقة البحر الميت.

وخرجت نتائج التصويت لافتة للنظر وتنطوي على بعض المفاجآت فيما يتعلق بالتحديات التي تراها نخبة المجتمع الاردني، حيث اعتبر ملف الانتماء والمواطنة هو التحدي الاول الذي يواجه مستقبل الاردن والاردنيين، وتنسجم هذه الاولوية مع الجدل والنقاش الدائر فعلا على المستوى الوطني والسياسي سواء ذلك المتعلق بالوحدة الوطنية والاصول والمنابت او المتعلق بالتناقض ما بين التطرف والخطاب العقائدي والانتماء للدولة والوطن.

وقرر المجتمعون ان سيادة الدولة وحماية المصالح الوطنية هي الأولوية التي تحتل المرتبة الثانية بالنسبة للنخب المجتمعة وينسجم ذلك حسب المراقبين مع الشعور الاردني الجمعي بضرورة حماية الدولة ووجودها وتعزيزها في الوقت الذي تنهار فيه الدول ببساطة في الجوار، ويتفق ذلك مع الاولوية الثالثة التي تم تحديدها وهي الامن الوطني مع ملاحظات برزت في الهوامش حول عدم وجود تعريفات بعنوان الامن الوطني، واتفق الحضور ايضا عبر التصويت الالكتروني على ان تعزيز الحكم الرشيد هو الاولوية الرابعة.

واحتل استقلال القضاء ونزاهته الاولوية الخامسة مما يعكس شعور النخب بوجود مشكلة في هذا الاتجاه رغم السمعة الجيدة للقضاء الاردني، وجاءت محاربة الفقر في المرتبة السادسة وتلاها ملف حقوق الانسان في المرتبة السابعة، وفوجيء المراقبون بان محاربة الارهاب والتكفير بالرغم من التعبئة الاعلامية الرسمية المتواصلة اعتبرت اولوية ثانية ضمن اهم خمس عشرة اولوية حددها المجتمعون فيما حظي تطوير التعليم بالمرتبة التاسعة بالرغم من عمليات التحديث التي تتحدث عنها الحكومات المتعاقبة منذ سنوات طويلة فيما يخص الاطر التعليمية.

واعتبرت الاوساط المتابعة ان اصرار اكثر من 700 شخصية اردنية من مختلف التوجهات والقطاعات على اعتبار اقامة الدولة الفلسطينية احدى الاولويات الاساسية للاردنيين، فقد حظيت الفكرة الاخيرة بالمرتبة العاشرة فيما برزت مفاجأة موازية، فقد اعتبرت الشخصيات نفسها وحدة وسيادة العراق في المرتبة الاخيرة ضمن اول واهم 15 اولوية ينبغي ان تنجز وتحدد مسارات المستقبل. وجاء في المرتبة الحادية عشرة ملف الاستقرار المالي والنقدي ثم تلاه الرعاية الصحية وبعده تطوير الحياة الحزبية وجذب الاستثمار.

وتوضح هذه الانحيازات في ترتيب الاولويات الميل الواضح للنخب الاردنية باتجاه التفكير بالقضايا الداخلية حصريا حيث لم تعتبر تعزيز العلاقات الاردنية مع الدول العربية من الاولويات المشار اليها وكذلك تعزيز الدور الاقليمي للاردن. ويبدو جليا من السياق ان الدولة الفلسطينية هم اردني داخلي بالنسبة للنخب يسبق الاستقرار الاقتصادي والرعاية الصحية وجلب الاستثمار، وهي حقيقة اشار لها العديد من المشاركين في كواليس اللقاء حيث يسود اعتقاد عام بان انجاز الدولة الفلسطينية يحسب الكثير من الملفات الداخلية في الاردن بدليل ان هذه الاولوية سبقت تطوير الحياة الحزبية.

ومالت النخب نفسها للقضايا المحلية على حساب الاقليمية والدولية وبرز بوضوح ان هيبة الدولة والامن متطلب اساسي للاردنيين يسبق الحكم الرشيد واستقلال القضاء وحقوق الانسان كما يسبق تطوير التعليم.

ولوحظ بوضوح ان الاصلاح السياسي لم يكن من بين الاولويات الا في الجانب المتعلق بالحياة الحزبية فيما لم توضع التنمية السياسية اصلا كملف مستقل ولم يتم التطرق لقانون الانتخاب ولم يختر المشاركون ابدا تعزيز استقلالية الاعلام كواحد من اهم 15 اولوية وقضية ينبغي التفكير فيها.

وكان العاهل الاردني قد رحب بالمدعوين معتبرا لقاء الامس تمهيدا للقاء لاحق سينتهي باتفاق الاغلبية على برنامج عمل يهتدي به الجميع. وقال بان بعض البرامج التي وضعت في الماضي كانت ناجحة وبعضها الاخر لم يحقق نتائج بسبب عدم وجود اتفاق على الاولويات موضحا ان هذه اللقاءات غير رسمية ولا تتجاوز اي مؤسسة في الدولة وانه شخصيا يحمي ويصون جميع المؤسسات بحكم الدستور وقال بان الهدف وجود تصور موحد لرؤية واحدة وبروح جديدة واحدة تعمل لمستقبل الاردنيين بشكل منظم وبعيدا عن المصالح الحزبية والشخصية.

وعقد هذا المؤتمر المصغر لتحديد الاولويات الوطنية وسط اجماع على ضرورة الحاجة لمثل هذا التحديث مع ملاحظات في الهوامش على المنهجية الا ان القصة الرئيسية التي شغلت الجميع في كواليس لقاء نادر لاهم 700 شخصية في الشأن المحلي الداخلي كانت مسألة العلاقة بين الاسلاميين والحكومة.

وكانت الازمة بين السلطة الرسمية وجماعة الاخوان المسلمين قد انتهت بانفراج على شكل صفقة في الكواليس من الواضح ان بطلها الخلفي هو رئيس الوزراء معروف البخيت. فقد اعلنت صحف امس عن انتهاء الأزمة مع الاخوان المسلمين بصدور بيان عنهم يتمسك بالثوابت ويعتذر ضمنيا عن زيارة العزاء لبيت الزرقاوي ويندد بالتصريحات التي تشيد بالارهاب.

ولا يمكن القول بموجب ما حصل امس بين الحكومة والاخوان ان مخطط اخضاع الاخوان المسلمين قد نجح فعلا ولا يمكن القول في الوقت نفسه بان الحكومة قد خضعت، فقد حصل الاخوان على قرار بطي ملف النواب الاربعة المسجونين وعلى اخر بطي ملف التحقيق بفساد مالي واداري في اهم مؤسساتهم الخيرية. ومقابل ذلك اكد الاخوان مجددا ولاءهم للملك والتزامهم بالدستور وادانة الارهاب دون الاعتذار صراحة ومباشرة عن زيارة العزاء الشهيرة التي فجرت الازمة بين الطرفين وقصدت اروقة القرار الايحاء بان المصالحة حقيقية خلال مؤتمر البحر الميت المصغر جلس الاخواني العريق عبد اللطيف عربيات على طاولة رئيس الوزراء معروف البخيت وشارك قادة الاخوان بالتصويت الالكتروني كغيرهم على الاولويات الوطنية ممثلين بنخبة من قياداتهم وعلى رأسها المراقب العام سالم الفلاحات.

وكان البخيت قد احتضن مساء الثلاثاء لقاء مغلقا مع قادة الاخوان المسلمين بحضور مدير المخابرات العامة الجنرال محمد الذهبي وانتهى الاجتماع بالانفراد وطي صفحة الخلاف مقابل تسوية كل المسائل العالقة وببيان يحتوي على لغة مباشرة اكثر صدر عن الاخوان ويجدد خطابهم المعتدل ويقول بوضوح ضمنيا بأنهم لن يبدلوا قواعد اللعبة، كما اشيع على هامش حملة الاعلام التي استهدفتهم.

وبالمحصلة انتهت ازمة عمرها اربعة اسابيع شغلت الرأي العام وكانت ساخنة جدا ببرودة غير مألوفة وفي اطار التشاور مع الاخوان المسلمين وليس اخضاعهم مما كرس القناعة بعدم وجود غالب او مغلوب في هذه المواجهة، الامر الذي مهد الاجواء للاسترخاء امس في البحر الميت على هامش لقاء تحديد الاولويات الوطنية.

المطران كبوجي في رسالة للاسرائيليين: الله محبة ورحمة لا يقتل الآمنين

لندن ـ «القدس العربي»:

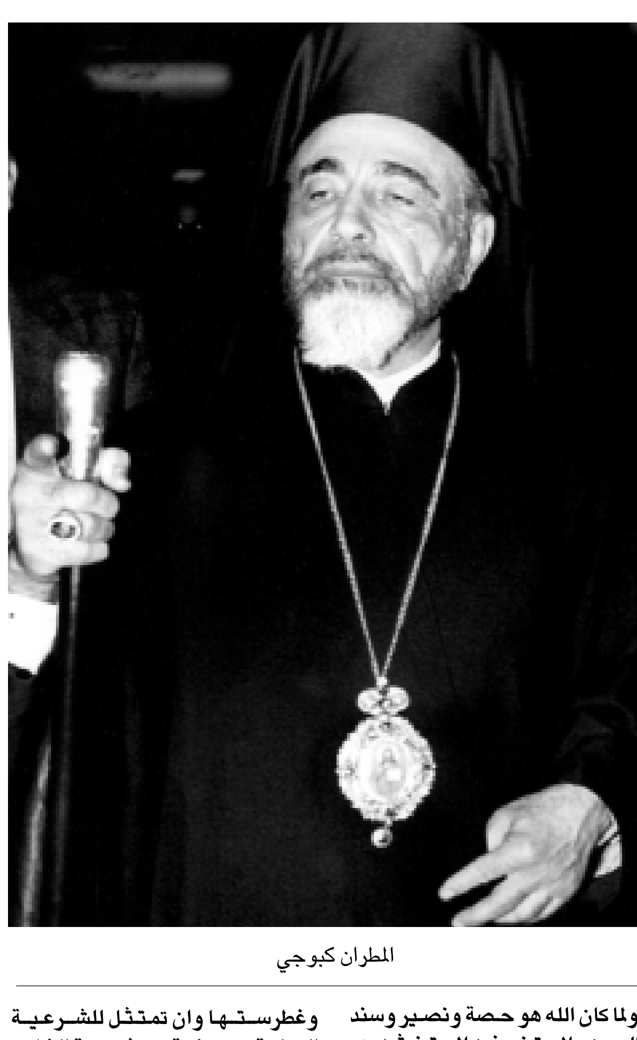

المطران كبوجي

شجب المطران ايلاريون كبوجي مطران القدس في المنفى الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة بشدة قائلا:

ان قلمي عاجز عن التعبير عن مدى سخطي واستنكاري وادانتي للحكومة الاسرائيلية، لما ترتكبه ضد شعبي الفلسطيني من تعذيب نفساني وجسدي، من ظلم واضطهاد، من تنكيل واذلال وحصار وتجويع وعطش، من سفك لدماء الابرياء الامنين، من اعتقال للرسميين: وزراء، نواب ومسؤولين، من اجتياح للمناطق المحررة: لحصار المناضلين، لقصف منازلهم ودفنهم تحت ركامها، لاقتلاع اشجار الزيتون، واتلاف المزروعات، لتقويض البنية التحتية والمؤسساتية.. وما الى ذلك من تصرفات همجية، مخالفة كل القوانين والشرعية الدولية، متجاهلة المبادىء والقيم والاخلاق، مستبيحة دماءنا، مستهترة بآلاف اسرانا الابطال، متخذة من خطف الجندي الاسرائيلي ذريعة لتنفيذ مخطط جهنمي مرسوم مسبقا.

ان الهدف من بياني هذا هو ايضا تذكير الاسرائيليين بما يزعمون، وبما به يتباهون: كونهم شعب الله. والله محبة وسلام.. وبالتالي لم يخلقنا تعالى لنتحارب.. انما ليحب واحدنا الآخر.. اترى اله الرحمة والعدالة الذي به يتسلحون ويفاخرون زورا، راضيا عنهم وعليهم، رغم المجازر البشعة التي يرتكبونها يوميا ضد الابرياء العزل؟!

ولما كان الفلسطينيون المنكوبون يشعرون، لسوء الطالع، بان العالم بأغلبيته، قد تناساهم في محنتهم المأساوية اليومية، لذا لم يعد لهم الا ملاذ واحد، به يستفيئون هو الله القدير العادل والرحيم، لذا اليه تعالى، ابوهم ومحاميهم، ليل نهار يضرعون كي يفرج عن كربتهم ويثأر لهم من ظالميهم ومضطهديهم ويعاقبهم على اجرامهم وقساوة قلوبهم.

ولما كان الله هو حصة ونصير وسند المظلومين والمستضعفين المستغيثين به، فانه دون ريب سيصغي الى الدعاء الحار الصادر كل لحظة من قلب اليتامى والارامل والثكالى والاطفال والابرياء ويستجيب لهم.

على اسرائيل، اذا ما ارادت النجاة بنفسها من قبضة الله وسخطه وغضبه وانتقامه لتحافظ على كيانها، عليها، كما ورد في التوراة ان تضع حدا لاجرامها وغطرستها وان تمتثل للشرعية الدولية، معرضة عن شريعة الغاب، منفذة القرارين 242 و338 اي الاعتراف بحق الفلسطينيين باقامة دولتهم الحرة المستقلة والقدس عاصمتها، وتحرير كل ارض عربية احتلتها.

وان الله الرحمن الرحيم على كل شيء قدير.

المطران ايلاريون كبوجي
مطران القدس في المنفى

هجمات عنيفة وساخرة ضد أعضاء مجلس الشعب الذين اعتدوا على الصحفيين.. ولجنة الثقافة والاعلام ترفض حذف مشاهد من فيلم يعقوبيان

انتقاد نقيب الصحافيين لشكره مبارك لأنه لم يقدم شيئا.. ومعارك حول قانون الصحافة.. واتهام البابا شنودة بالتسامح مع مكسيموس

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف الصادرة امس الاربعاء عن تعليمات الرئيس مبارك الى الحكومة بضرورة الاستعداد لتوفير اللحوم والألبان والدواجن بأسعار معقولة لقرب شهر رمضان المبارك ـ اعاده الله علينا جميعا مسيحيين ومسلمين بالخير ـ ونشر خبر عن قيام مختل عقليا اسمه محمد مسعود خليل وشهرته مسلوب بالاعتداء على كنيسة مارجرجس للأقباط الأرثوذكس بقرية جراجوس بمركز قوص بمحافظة قنا بالصعيد، تم اصدار وزارة الداخلية بيانا نفت فيه ما نشر وتقدم ادارة فندق هيلتون رمسيس بالقاهرة ببلاغ للنيابة ضد الأمير تركي بن عبدالعزيز تتهمه بالنصب ورفضه دفع مبلغ واحد وثلاثين مليون جنيه قيمة اقامته وأفراد أسرته وطاقم حراسته وحاشيته في 84 غرفة طوال الفترة من كانون الاول (يناير) 2005 وحتى 31 حزيران (يونيو) 2006 وفق العقد المبرم، وانتقاله للإقامة في فندق موفنبك بمدينة السادس من أكتوبر.

وحضور المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع حفل تخريج دفعة جديدة من ضباط الاحتياط واجتماع لجنة الثقافة والاعلام بمجلس الشعب لمناقشة بعض مشاهد فيلم «عمارة يعقوبيان» ورفضها حذف أي منها.

وإلى شيء مما لدينا اليوم:

معارك الصحافيين

ونبدأ بمعارك الصحافيين خاصة بعد الضربة المفاجئة التي سددها الرئيس مبارك رئيس الحزب الوطني للحزب ولأعضائه في مجلس الشعب ولوزارته بطلبه إلغاء الحبس في قضايا الذمة المالية التي ابتدعوها لحماية الفاسدين، وموجة الشماتة الهائلة فيهم ـ أخزاهم الله دائما حتى نضحك عليهم ـ فأسرعت «المصري اليوم» يوم الثلاثاء بإبداء الشماتة فيهم في تعليق لها عنوانه ـ يوم انتزاع الحرية، قالت فيه:

«الحرية مثل كل الحقوق لا تمنح ولا توهب وإنما تنتزع بالمواقف الشجاعة والتضحيات الشريفة، وأمس انتصرت حرية الصحافة في معركة غير مسبوقة في تاريخ مصر، انتصر الصحافة الحرة، وانتصرت 25 صحيفة حزبية ومستقلة، رفعت سلاح «الاحتجاب»أمس الأول في وجه النظام الحاكم.. ثم قالت كلمتها صريحة وواضحة في العدد الخاص الذي أصدرته «المصري اليوم» أمس ،تضمن مقالات ورؤى رؤساء تحرير الصحف الأسبوعية المحتجبة وكبار الكتاب والمفكرين، فتحول العدد الخاص إلى سيف على رقبة الفساد، ووثيقة تاريخية تقول لن نستسلم، وستظل في مصر صحافة تأبى الخضوع، وترفض الانضواء تحت لواء المنحرفين.

ومع قبل وبعد الـ25 صحيفة التي قادت الحملة ضد الحبس في قضايا النشر، كانت الوقفة الرائعة لصحيفة «الجمهورية» القومية التي سجلت اسمها بسطور من نور في تاريخ الصحافة المصرية، فقد انحاز الزميل محمد علي ابراهيم رئيس التحرير وزملاؤه الأعزاء في «الجمهورية» لصوت الجماعة الصحافية وحماية المهنة، والقارئ من محاولات وأد الصحافة، وخرجوا عن الموقف المتخاذل الذي اتخذته أقلام اخرى في بعض الصحف القومية، التي حاولت إخفاء الحقيقة، وتبرير وتمرير القانون المشبوه، وكأنه منتهى الأمل والطموح لحرية الرأي والتعبير في مصر.

والآن، أين حمرة الخجل في وجوه كالحة؟ اعتادت التصفيق والتهليل لرموز الفساد وتدمير البلاد في الحكومة والحزب الوطني؟ أين حمرة الخجل وقد انتصر الرئيس مبارك لصوت الصحافة الحرة.

كانت جلسة مجلس الشعب أمس وثيقة تاريخية لانتصار حرية الصحافة، ودليلا جديدا على تنامي قوة وتأثير الصحافة المستقلة، وتراجع صحافة التدبير والنفاق، وجوه الذين قادوا حملة تمرير هذه المادة المشبوهة يكسوها سواد الهزيمة ونار الانسحاق، تقوقعوا في مقاعدهم، تضاءلوا حتى بدت القاعة خاوية، نواب المعارضة و«المستقلون» يصدحون بالهجوم والشماتة والإدانة لرموز القانون «القاتل»، ولا أحد يرد أو يبرر ما فعله الحزب الوطني، ثم فجأة تعلو صحيفة «المصري اليوم» في سماء القاعة، ويرفعها النواب وهم يقرأون انفراد «المصري اليوم» حول الاجتماع السري الذي عقده النائب أحمد عز مع نائب «وطني»لتمرير مادة «الطعن في الذمة المالية» مادة حماية الفساد والاحتكار ونهب المال العام، وحين ارتفعت الصحافة الحرة في القاعة، انخفضت رؤوس الذين أرادوا اغتيالها، ولكن، هل انتهت المعركة؟! في اعتقادنا أنها مستمرة طالما لحزب الفساد رموز وأذناب في مصر، وطالما بقيت هذه المادة المستحدثة التي تحمي عددا قليلا من الأشخاص، لذا فإن مطالبنا بإلغاء كل عقوبات الحبس من القانون لن تتوقف لأنها ليست قضية فئوية تخص الصحافيين، وإنما حق للمواطن والرأي العام في ملاحقة اللصوص».

وهكذا أصبح جمال مبارك وأمانة السياسات وأحمد عز هدفا للهجمات الضارية، إذ أسرع زميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد، جمال بدوي ليدشن عودته للكتابة في «الوفد» يوم الثلاثاء بهجوم قال فيه:

«يعرف الناس في بر مصر المحروسة، الدوافع الخفية وراء إقرار عقوبة الحبس لمن يتجرأ على التشكيك في الذمة المالية لأحد العلية النافذين، ويعلم القاصي والداني أن هذه العقوبة أقحمت على قانون «منع الحبس»بناء على أمر لجنة السياسات التي تدير عجلة البلاد سياسيا وتشريعيا وحزبيا وأنها رفضت شفاعة الشافعين من عقلاء الحزب بالتجاوز عن هذه العقوبة المهنية والاكتفاء بالغرامة فأبت إلا تحصين نجومها بعقوبة رادعة لكل من تسول له نفسه الطعن في ذممهم التي هي أطهر من قلب المؤمن فيكون عقابه التأديب والتهذيب والاصلاح خلف القضبان وما دمنا نعيش عصر الاصلاح فالسجن أداة صالحة لتقويم الاعوجاج وقطع الألسنة وتأديب الحاقدين الناقمين على نجاح العصاميين وقدراتهم الفذة على جميع المليارات في طرفة عين «!!».

لقد عجز النجم الصاعد في فضاء السياسة المصرية عن الدفاع عن تصرفاته أثناء استجوابه فدبروا له لقاء تليفزيونياً على طريقة «نيولوك»عساه يفلح في تبرير مصادر ثروته الضخمة ودخل بالمذيعة وبنا في متاهات مع أن كل شباب المحروسة كانوا متلهفين على معرفة طريقته الفذة في جمع الأموال وليكون قدوة لمن يحلم بجمع أربعين مليار مليم «!!».

وإلى أبرز تعليقات الصحف القومية في نفس اليوم ـ الثلاثاء ـ وأولها لزميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» الذي قال:

«لم يخيب الرئيس مبارك ظننا ونصفنا على من كانوا يسنون لنا السكاكين ليذبحونا قربانا لأباطرة الفساد، وسماسرة البورصة وأباطرة السوق السوداء! انني أكتب هذا المقال، وكل زملائي يتساءلون: ألن تتخلص مصر من هؤلاء الذين يدبرون لنا كل حين «وفاة» مختلفة؟

لقد أصبح المتربصون بالصحافيين في مصر كثيرين، وكل منهم يمسك في يده آلة حادة أو سلاحا ناريا ليجهز علينا بطريقته، البعض يريد قتلنا ببطء متلذذا بالانتقام منا! وآخرون يريدون الإجهاز علينا بسرعة حتى لا يضايقهم صراخنا ونحن نموت!

قلت لزملائي لا تقنطوا من رحمة الله، فالرئيس مبارك بصفته رب العائلة وكبيرها يعلم أن بعضنا يخرج عن الذوق والأدب واللياقة، وبعضنا أيضا يهوى الاستعراض والمباهاة، لكن كثيرين منا يحاربون معارك الوطن بشرف ونزاهة وتجرد عن المقاصد.

اننا معشر الصحافيين نحمد الله أن الرئيس مبارك هو صمام الأمن والأمان لهذا البلد، وهو راعي الديمقراطية الأول والحقيقي».

و«الجمهورية» ورئيس تحرير وصحافيوها وكتابها اتخذوا موقفا رافضا لمشروع القانون مثلهم مثل المعارضين، وهو نفس موقف زميلنا حسن الرشيدي رئيس تحرير «المسائية» الذي قال يوم الثلاثاء ايضا في بابه ـ آخر كلام ـ:

«بعض نواب البرلمان الذين تربصوا بالصحافة، وأرادوا اغتيالها وذبحها وسلخها تراجعوا بعد تدخل الرئيس مبارك، وصفقوا لإلغاء الحبس، الذين خططوا، ودبروا لتمرير أخطر مادة بالقانون، وهي الحبس عند التعرض للذمة المالية أو المساس بها، أسودت وجوههم عندما تسرب إليهم خبر تدخل الرئيس مبارك وانحيازه لحرية الصحافة، ودعم حرية الرأي، هؤلاء المفسدون، الذين أصيبوا بعمى البصيرة، لم يدركوا ان الرئيس من خلال مواقفه السابقة يساند حرية الكلمة، ويدعم حرية الرأي البناء الذي يكشف أي محاولة للفساد، أو إهدار المال العام، هؤلاء أعداء الحرية، لم يستفيدوا من الدروس السابقة، ولم يفهموا أن الرئيس مبارك الذي فتح منافذ الحرية ورسخ الديمقراطية ـ لن يسمح بالعودة للوراء، أو التخلي عن برنامجه للإصلاح السياسي، أعداء حرية الصحافة، فقدوا الذاكرة، ونسوا أن الرئيس مبارك عندما صدر القانون 93 لسنة 95 المشؤوم ونجح المفسدون في تمريره في الظلام تحت قبة البرلمان، وتصدى له الصحافيون، انحاز مبارك لحرية الصحافة وسقط القانون اللقيط وأصدر الرئيس تعليماته بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن نقابة الصحافيين والمجلس الأعلى للصحافة لاصدار القانون 96 لسنة 1996، شكرا للرئيس الذي يؤكد كل يوم دعمه لحرية الكلمة، وأنه لن يقصف قلما حرا أبدا».

ونودع يوم الثلاثاء بتعليق باهت لـ«الأهرام المسائي» في صدر صفحتها الأولى، ليتها ما كتبته قالت فيه:

«ويمكن القول إن هذه المبادرة التاريخية من جانب الرئيس مبارك قد وضعت الكرة بأكملها في ملعب الصحافيين الذين يتحتم عليهم ـ وقد تخلصوا من شبح الحبس ـ أن يواصلوا أداء رسالتهم بالنزاهة والشرف وأن ينبذوا من صفوفهم ـ وبأيديهم ـ كل من يحاول الخروج على قيم هذا المجتمع وتقاليده، وأنه إذا كانت مسؤولية الصحافة أن تتعقب الفساد وأن تكشف أوكاره فإن من مسؤوليتها أيضا أن تنقي صفوفها من كل أشكال الابتزاز الرخيصة وأن تنهي ظاهرة صحافة «بيرالسلم» وصحافة «التيك آواي»حتى يظل الثوب الصحافي ثوبا ناصع البياض!».

لكن زميلنا وصديقنا مجدي مهنا أفسد الفرحة بقوله يوم الأربعاء في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ في الممنوع ـ

«لا أريد أن أبدو كئيباً وأفسد على الصحافيين فرحتهم، وبالأخص النقيب جلال عارف الذي تسرع وبادر بارسال برقية الي الرئيس حسني مبارك، أعرب له فيها عن شكره لموقفه الذي انتصر فيه لحرية الرأي والتعبير والصحافة.

فالذي وافق عليه الرئيس مبارك هو إلغاء الحبس في الجريمة المستحدثة وهي التعرض للذمة المالية، لكن تم رفع الغرامة الى 15 ألف جنيه كحد أدنى و40 ألف جنيه بحد أقص على حسب ما نشر في «الأهرام»، والمطلوب في هذه المادة لم يكن إلغاء الحبس، انما إلغاء هذه المادة الغريبة والشاذة والتي استحدثت ولم تكن موجودة من قبل.

ان الانحياز لحرية الصحافة والانتصار لها من جانب الرئيس مبارك هو في إلغاء هذه المادة كلها، وليس في إلغاء الحبس فيها، إذ على الصحافي أن يفكر قبل التعرض للذمة المالية لأي مسؤول، أن يقوم بتوفير مبلغ الغرامة المالية الكبير، وإذا عجز عن توفيره فمن الأفضل له أن يقصف قلمه وألا يكتب حرفا واحدا، وأن يتستر على هذا الفاسد الذي كان سيتعرض لذمته المالية، لأنه إذا تعرض لها وعجز عن دفع الغرامة، فإن مصير الصحافي هو الحبس.

أي أن السجن سوف يطارد الصحافي في جميع الأحوال، فأين الانتصار لحرية الرأي والتعبير والصحافة؟

والنائب تحت قبة البرلمان يستطيع أن يقول ما يشاء، فهو يتمتع بالحصانة، ولكن إذا قامت الصحف بنشر تلك الاتهامات كما حدث بالفعل في حالة النائب أحمد عز، وطرحت التساؤلات حول ذمته المالية وتساءلت من اين له هذا؟ وهل صحيح أن ثروته تضخمت بصورة مشروعة أم لا؟ وهل هي تقدر بـ40 ألف مليون جنيه أم لا؟

هل إذا طرحت الصحافة هذه التساؤلات حول الذمة المالية للنائب أحمد عز قبل إقرار مشروع القانون الأخير، فلا مسؤولية ولا عقوبة عليها، أما إذا طرحتها بعد اقرار المشروع وموافقة البرلمان عليه، فقد يتعرض الصحافي الى دفع الغرامة المالية الكبيرة، لأنه شكك في ذمة أحمد عز المالية، ولأنه كان عليه قبل أن يطرح تساؤلاته أن يحصل على الأوراق والمستندات التي تثبت أن ثروة عز تقدر بـ40 ألف مليون جنيه، ولكن كيف يحصل عليها وكل المعلومات المتوفرة لدى الصحافي هي ما قاله النائب طلعت السادات تحت قبة البرلمان.

على اي حال إذا كان ما كتبته الآن يعتبر حسب نصوص القانون الجديد تشكيكا في الذمة المالية للنائب أحمد عز، فإنني مستعد لتحمل المسؤولية القانونية عنه، ومستعد لدفع الغرامة المالية في حديها الأدنى والاقصى، ومبروك للفساد».

مبروك واحدة؟ ألف مبروك كما يقال عادة في المناسبات السعيدة.

ويبدو انني تورطت مع مجدي واطربتني العبارة وأنستني ما ذكرني به مشكورا مأجورا في نفس اليوم بـ«الاهرام» زميلنا وصديقنا مكرم محمد أحمد عندما قال في عموده اليومي ـ نقطة نور:

«من واجب الصحافيين جميعا أن يقولوا للرئيس مبارك شكرا على مبادرته لتصحيح الموقف، مع حرصنا الدائم على أن تقوم المؤسسات بدورها الحقيقي، الذي يجعل منها جسر حوار بين قوى المجتمع، تحسن الاستماع الى نبض الشارع السياسي، وتسعى إلى تفهم الرأي الآخر ولا تكون مجرد صدى لما تريده حكومة الحزب الوطني، على الاقل كي توفر على المجتمع والدولة أزمات طارئة دون أية مبررات حقيقية، وأظن أن واجب الصحافيين ايضا ان يشكلوا موقفا واحدا يدعو كل صاحب رأي وقلم لتصحيح لغة الحوار التي تستخدمها الصحافة الآن، كي ترتفع على حدود النقد الصحيح الذي يعف عن جارح اللفظ وترفع عن التشهير بأحد أيا كان دون أدلة صحيحة، لا تطلق الاتهامات جزافا، ولا تصدر أحكاما مطلقة، ولا تهدر تقاليد صحيحة تدعو الى احترام الرمز والعلم، لأن احترامنا للرمز والعلم هو تجسيد لاحترامنا لأنفسنا، والاحترام لا يعني النفاق أو المداهنة».

وهكذا يكون الكلام وإلا فلا، أما الأجمل منه فهو كلام رئيسنا طبعا، الذي جاء في حديثه لزميلنا وصديقنا مرسي عطا الله رئيس تحرير «الأهرام المسائي»، ومما قاله ـ وما أجمل ما قال:

«لم يكن ممكنا أن أوافق على حبس الصحافيين، وأنت تعرفني جيدا وتعرف موقفي من الصحافة واحترامي للصحافيين ولهذا بذلت جهدا كبيرا لاقناع نواب الشعب خصوصا نواب الأغلبية المنتمين للحزب الوطني الذي أشرف برئاسته بضرورة حذف هذه العقوبة التي لا أتمناها لأي صحافي ولكن ذلك يتطلب من الأسرة الصحافية ان تصحح مسارها وأن تنتصر للالتزام والموضوعية لأن ثقافتنا ليست ثقافة الشتائم والاهانات وتلويث سمعة الناس، وأخشى ما أخشاه أن يستمر البعض في الانفلات وعدم تقدير المسؤولية مما سيؤدي الى تقوية شوكة المطالبين بوضع حد للتجاوزات، وإذا كنت بحكم موقعي الذي أرادني الشعب فيه مسؤولا عن حماية حرية الصحافة وضمان توفير الأجواء المساندة لقيامها بدورها الصحيح كسلطة رابعة من سلطات المجتمع فانني في ذات الوقت مسؤول ايضا عن حماية حقوق المجتمع وصون كرامة المواطنين، وأظن أن الحديث عن قوائم سوداء يلوح بها الصحافيون لا تخدم مهنة الصحافة وانما تستعدي عليها قوى عديدة في المجتمع، أنا أول من أطلق نيران الحرب على الفساد وقد قلتها منذ اللحظة الأولى لتسلمي المسؤولية والتزمت بذلك ودليلي على صحة ما أقول به هو هذا الكم من قضايا الفساد التي كشفتها الأجهزة الرقابية تمشيا مع سياسة الدولة التي لا تمنح حصانة لأحد، وأتحدى أن يدلني أحد على أن الدولة وفرت الحماية لأي فاسد أو تسترت على أي فساد وانما على العكس طالت الملاحقة كل من ثبت تورطهم في أي من قضايا الفساد سواء كانوا وزراء أو محافظين أو رؤساء مؤسسات عامة أو حتى ذوي قربى.

والسجل على مدى 25 عاما شاهد وموجود لمن يريد أن يراجع مسيرة ملاحقة الفساد الذي لا يخلو منه بلد في العالم لكن المهم هو كيف تتعامل الدول مع قضايا الفساد، اننا في مصر لا نتستر على أحد ولا حصانة لأحد ولكن البعض لم يتعود على المكاشفة والمصارحة في نشر قضايا الفساد بمثل ما نفعل اليوم تأكيدا لجدية الطهارة والشفافية بعكس ما كان يحدث في عهود سابقة يجري التعتيم فيها على قضايا الفساد تحت عنوان خادع اسمه «مصلحة البلد»مع أن مصلحة البلد في كشف وتعرية الفساد وليس في التعتيم عليه».

وهكذا، ختام هذه القضية مسك ولن اسمح لمهاجمين لرئيسنا يستعطفونني أن أشير إليهم، ومن يعرف، قد يرق قلبي لهم غدا رغم عدم موافقتي على ما يدعون.

صحافيون ونواب وطني

وإلى معارك الصحافيين مع بعض أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطني الحاكم صاحب الأغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها وهم الذين شنوا حملات عنيفة على الصحافة واتهموها بتلويث السمعة والابتزاز، فقال عنهم يوم الثلاثاء زميلنا وصديقنا محمد فودة في عموده اليومي بـ«المساء» ـ من الواقع:

«شن بعض النواب هجوما شديدا على الصحافيين واتهمونا بأننا مبتزون ونصفي حسابات ومرتشون حيث ننشر الأخبار مقابل أموال، وهذه اتهامات مرسلة وسهلة، وعلى كل من يقع تحت ابتزاز أي صحافي فالطرق امامه كثيرة لكشف مثل هؤلاء الذين لا يستحقون لقب «صحافي».

قالوا اننا نتعرض للأعراض، واننا ننشر أخبارا عن اتهامات لبعض المواطنين ثم يثبت فيما بعد انهم أبرياء، ونحن نرد بأننا لا ننشئ الاتهام وانما نتابع قضايا معروضة امام القضاء أو النيابة، ولا ننشر إلا الاتهامات التي توجهها النيابة لشخص ما، ونقول ان النيابة وجهت إليه تهمة كذا وكذا وكذا.

نحن لم نختلق مثلا قضية نواب القروض، ولم نختلق قضية من أسموهم نواب سميحة، ولم نختلق قضية هروب رجال الأعمال بأموال البنوك للخارج، ولكننا نتابع فقط التحقيقات وما يصدر عن النيابة من قرارات وما يصدر عن المحاكم من أحكام».

ومن الجادين إلى الساخرين وأولهم زميلنا محمد طرابية مدير تحرير «الميدان» وقوله في عدة فقرات من بابه ـ كلمات ساخنة ـ

«زمان قالت الفنانة شويكار في أحد أفلامها «انت بتقول عز، تبقى انته اللي قتلت بابايا»أما الآن فقد انتشر مثل شعبي جديد يقول «انت بتقول عز، تبقى انت اللي قتلت 90 % من المصريين!!

سألني صاحبي: تفتكر ليه النائب «الحفيان»كان متهور قوي في هجومه على الصحافيين، فقلت: يبدو انه كان لسه متأثر بواقعة «الجزمة»الشهيرة وكان فاكر ان دي السكة اللي هتخليه نائب «لبع»تحت القبة».

وهو يقصد كرم الحفيان الذي قال، ظظ في الصحافيين، أما زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الأحرار» فخصص كل فقرات بابه اليومي ـ فيتو ـ لجاملة أعضاء المجلس من الحزب الوطني على حساب زملائه الصحافيين بقوله:

«قال د. فتحي سرور أنه يحترم حرية الصحافيين ويرثي لمرتباتهم لذلك كان الرجل من انصار حبس الصحافيين توفيرا للنفقات.

اتهم النائب ماهر الدربي الصحافيين بالغوغائية، هذا صحيح في حالة ما إذا كان النائب يتصور أنه ينتمي لمجلس محترم.

من مزايا حبس الصحافيين أن الحبس في حد ذاته يعد فرصة نادرة للابتعاد عن أخبار مهازل نواب الشعب.

قال د. مفيد شهاب ان المجلس استمع لرأي النقابة في قضايا الحبس ولكن المجلس سيد قراره ولأنني أعرف جيدا د. مفيد فإنه «صعبان علي"لأن أكل العيش مر».

أما «المصري اليوم» أمس ـ فقدمت تقييما لأداء النواب قائلة:

«ويأتي د. مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية على رأس المؤيدين لمادة الحبس في قضايا الذمة المالية وحسبما أوضح عضو بلجنة اعداد القانون أن المادة لم تظهر إلا بعد تولي شهاب رئاسة اللجنة.

نفس الأمر ينطبق على المهندس أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني الذي حشد النواب لتأييد القانون بل واجتمع معهم صباح نفس يوم المناقشة ليحفزهم على مواجهة الصحافيين قائلا: «أنتم خايفين من الصحافيين ليه، لماذا رفض بعضكم مبدأ الحبس، ألا ترون ما يحدث في الصحافة»؟

كما رفض عز ومعه شهاب الاستجابة لمطالب بعض رموز الحزب ونوابه بإلغاء هذه المادة وكذلك الحبس في قضايا العيب في رؤساء الدول الأجنبية وعلى رأسهم د. فتحي سرور، وكمال الشاذلي، ود. زكريا عزمي، ود. حمدي السيد، وحمدي الطحان ومحمد أبو العينين ود. أمال عثمان، ود. مصطفى السعيد، وأحمد أبو حجي، وطاهر حزين، وخليفة رضوان، ومحمد الصحافي، وجورجيت قلليني، ومحمود سليم، وإدوارد الذهبي وأشرف البارودي ومحمود سليم وجلال مازن، وعماد الجلدة، وينضم لفريق المعارضين لحرية الصحافة المستشار سري صيام مساعد وزير العدل والنائب محمد الدكروري عضو لجنة إعداد القانون وأيضا زميله النائب المعين د، رمزي الشاعر، بالاضافة الى وكيل اللجنة التشريعية عمر الطاهر وابراهيم الجوجري والأخير ظل يدافع عن مادة الحبس في قضايا الذمة المالية وتغير موقفه تماما بعد مبادرة الرئيس وهو ما كان محل سخرية نواب المعارضة والمستقلين.

ويأتي د. عبدالأحد جمال الدين الذي دافع عن القانون بكل قوة ثم أيد اقتراح الرئيس مبارك بنفس القوة أيضا وهو نفس ما فعله المنافس الاحتياطي عبدالرحيم الغول الذي يسعى إلى احتلال مقعد زعيم الأغلبية بدلا من عبدالأحد في الدورة المقبلة لذا يحاول الغول أن يحظى برضاء أحمد عز ودائما ما يذكر أهمية التنظيم في حديثه داخل القاعة بمناسبة وبدون، أما د. زينب رضوان وكيلة المجلس فيبدو انها تبحث عن دور منذ بداية الدورة ووجدت ضالتها في قانون الصحافيين وظلت تمر داخل القاعة على شهاب وعز وبعض نواب المجلس بالخطاب الذي أرسلته نقابة الصحافيين لتحفيز النواب ضد الصحافة وهو نفس ما فعلته خلال اجتماع اللجنة التشريعية هذا بالاضافة الى بعض النواب ممن اعتقدوا أن تأييدهم لحبس الصحافيين سيساهم في تحسين وضعهم الحزبي بعد ان تركوا دوائرهم ومنهم ماهر الدربي، عبدالفتاح عمرو حيدر بغدادي، حمدي شلبي، أحمد أبو عقرب، محمد البنا، كرم الحفيان، محمد دويدار أما د. شيرين أحمد فؤاد فقد تراجع عن موقفه ضد الصحافيين الذي أعلنه داخل اللجنة التشريعية ووقع على بيان المعارضة برفض القانون كما تغير موقف علي عطوة وشارك في المناقشات بجدية لحساب حرية الصحافة».

أما كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب فقال امس في بابه اليومي بـ«الأخبار» ـ نص كلمة ـ

«لو كان عندنا سجن كالذي تقيمه دبي ـ كما قرأت ـ ليكون سجن خمس نجوم لهانت قليلا عقوبة الحبس للصحافي، فقد اقتبسوا فكرة هذا السجن من شقة الزوجية باعتبارها سجنا تتوافر فيه كل وسائل الراحة ماعدا الحرية، ولو كان عندنا هذا السجن فعلا لرفض ترزية القوانين عقوبة الحبس ولجعلوا عقوبة الصحافي إحالة الأوراق الى المفتي».

معارك الاقباط

وأخيرا الى معركة الأقباط الأرثوذكس التي فجرها اعلان الأنبا مكسيموس يوحنا الأول، أو ماكس ميشيل نفسه بطريركا منافسا للبابا شنودة، والانتقادات التي وجهها زميلنا وصديقنا حمدي رزق نائب رئيس تحرير مجلة «المصور» يوم الاربعاء في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ فصل الخطاب ـ لما قاله البابا شنودة في مؤتمره الصحافي، قال:

«القول بأن ماكس سيزول سريعا ـ على حد قول البابا ـ مع اغلاق أبواب الدولة وشبابيكها في وجهه نوع من التواكل الخطير، مكسيموس صفع الكنيسة على خدها الأيمن يوم أعلن انشقاقه، فلا أقل من أن تصفعه الكنيسة على خده الأيسر، لا أن تدير له خدها الأيسر، ثم من اين للبابا التأكد من صحة توقعات الادارة من أن ماكس سيزول سريعا، وكل ما أعرفه ان ماكس يكتسب كل يوم أرضية جديدة في الأوساط القبطية بما يقدمه من تسهيلات كنسية خاصة في قضيتي الطلاق والحج الي بيت المقدس والمحرومون في القضيتين يشكلون قوام كنيسة مزعجة، البابا يؤكد: لن نرفع عليه قضية، ولن نحرمه، في الوقت نفسه يتوقع ألا توافق الداخلية على منحه ترخيصا وكأنه يلقي بقضية ماكس في طبق الداخلية، ويبرز البابا رمزا للحرية والتسامح الديني، وتمس الداخلية على ما أصبحت عليه ضد الحريات الدينية.

ما أعلمه علم اليقين أن الداخلية ليس لديها ما تستند اليه للتحرك ضد ماكس، فأصحاب المصلحة لم يتقدموا بطلب لمنعه، ولا قدموا حكما قضائيا، صحيح الداخلية لن تمنح ماكس ترخيصا بالعمل، وليست هي جهة الاختصاص، الأمر يحتاج الى قرار جمهوري، ولكنها لن تمنع ماكس من ممارسة طنينه من حول طبق البابا».

ونظل في «المصري اليوم» ومع قضية مكسيموس الذي نشرت له الجريدة حديثا أجراه معه زميلنا وصديقنا النابه والنشيط أحمد الخطيب قال فيه:

«إن مجمعه المستقل انطلق ولن يستطيع أحد إجبارنا للعودة إلى الوراء مشيرا الى ان الهجوم الذي تشنه قيادات الكنيسة الأم لن يعيره اهتماما ولن يثنيه عن عزمه الانطلاق بكنيسته والإبرشيات التي ينوي بناءها لتأسيس عقيدة أرثوذكسية صحيحة ـ على حد قوله ـ أن الكنيسة تحاول استعداء وزارة الداخلية على كنيسته ومجمعه المقدس ليس من حق وزارة الداخلية ان تتخذ قرار الموافقة أو المصادرة، لأن الأمر منظور امام القضاء الاداري، ولأن الدستور المصري يقر مبدأ حرية العقيدة لكل المواطنين دون قيود سوى قيد عدم مخالفة النظام العام والآداب العامة، أن وضع كنيسته القانوني غير مخالف، نعمل وفق الدستور ولا أحتاج لقرار جمهوري كما تردد لانشاء طائفة جديدة، مشيرا الى انه من المعلوم للجميع أن هناك كنائس مستقلة في مصر لطوائف تؤمن بالمذهب الأرثوذكسي مثل كنيسة الأرمن والسريان والموارنة والكلدان واللاتين، كما تتعدد طوائف البروتستانت.

أنه قرر ان يقيم دعوى قضائية امام القضاء الامريكي ضد المجمع المقدس الأمريكي الذي قام برسامته أسقفا لاثبات صحة موقف المجمع قانونيا، ومن ثم صحة رسامته اسقفا، وسنجعل القضاء الأمريكي يؤكد قانونية المجمع المقدس وأحقية الأساقفة فيه بوضعهم القانوني، ومن ثم تكون رسامتي كأسقف مؤكدة ولاثبات شرعيتنا جميعا كأسقف مشيرا الى انه ليس منشقا عن الكنيسة الأم التي يقودها البابا شنودة: «لم أنشق عن الكنيسة الأم ولم أكن فيها أسقفا أو كاهنا، وحتى رداء البابا الذي أرتديه سأقوم بتغييره ليكون مختلفا عن زي البابا شنودة».

أنه سيتواصل مع الطوائف الأخرى في مصر من اجل التعاون معهم، وسيقوم بذلك خلال الفترة المقبلة، بعرض التواصل مع البابا شنودة وكنيسته للعمل كمسيحيين لخدمة الوطن والدعوة إلى الله، لكن بشرط ألا تعمل الكنيسة في السياسة وتكتفي بممارسة دورها الديني، وأشار الى انه يرفض التطبيع مع إسرائيل ويرفض التدخل في الشؤون السياسية كما تفعل الكاتدرائية، وأن دوره ديني فقط، أن البابا شنودة وكنيسته يخالفان الكتاب المقدس الذي يقول بزواج الأساقفة ولا يرفض الزواج، كما تقول الكنيسة الكاتدرائية، وقال: «الكتاب المقدس يقول بزواج الأسقف وأن الكنيسة الأرثوذكسية التي يقودها البابا شنودة كان قد اعتلاها عدد من البطاركة متزوجين وفقا لتعاليم الكتاب المقدس، وليس كما يفسر البابا شنودة».